أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

"مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية"

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

صندوق النقد العربي

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحة

أولاً: مُقدِّمة 1

ثانياً: المبادئ الخاصة بالمصارف بخصوص اختبارات الجهد 4

ثالثاً: المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية في مجال اختبارات الجهد 10

رابعاً: الخلاصة والتوصيات 15

الملاحق

الملحق (1): المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (الجهد) للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية 17

الملحق (2): تجربة البنك المركزي الأردني 27

الملحق (3): تجربة سلطة النقد الفلسطينية 33

أولاً: مُقدِّمة

كانت اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قد ناقشت موضوع اختبارات الجهد. وقد رأت اللجنة على ضوء الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها هذه الاختبارات انعكاساً لتداعيات الأزمة المالية العالمية، إعداد ورقة تصدر عنها تعرف بالمبادئ والإرشادات الدولية الصادرة في هذا الشأن. وبناءاً على ذلك تقدم هذه الورقة المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على المصارف التي صدرت في ورقة تحت عنوان "مبادئ اختبارات الجهد الجيدة والرقابة عليها" والمنشورة في شهر مايو من عام 2009.

هذا وتشتمل هذه الورقة على جزئين رئيسيين وهما:

أ - المبادئ الخاصة بالمصارف وتتضمّن:-

1. استخدام اختبارات الجهد كجزء من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف.
2. منهجية إعداد اختبارات الجهد واختيار السيناريوهات.
3. الجوانب التي تتطلب اهتمام خاص عند إجراء اختبارات الجهد.

ب- المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية

كذلك ومن جانب آخر، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في مارس من العام الجاري 2012، المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (الجهد) للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. ويتضمن الملحق رقم (1) من هذه الورقة تعريفاً بهذه الإرشادات (29 مبدأ).

وتُعتبر اختبارات الجهد (Stress Testing) أداة هامة تُستخدم من قِبل المصارف كجزء من عملية إدارة المخاطر لديها. وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات مؤخراً في ظل الأزمة المالية

والاقتصادية العالمية، لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية وإدارات المصارف لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر، وتزويد هذه الإدارات بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية الكبيرة. كذلك تُعتبر هذه الاختبارات مُكملة للوسائل والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر.

وما يُميز اختبارات الجهد، أنها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر Forward-Looking Assessments of Risk وذلك على عكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية، التي لا تأخذ بالاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، وبالتالي فإنَّ اختبارات الجهد تعمل على تجاوز المُحدّدات الخاصة بالنماذج والبيانات التاريخية، وتدعم الاتصال الداخلي والخارجي، وتُقدّم المعلومات اللازمة لتخطيط رأس المال والسيولة، وتُسهل عملية إعداد خطة الطوارئ وتجنب المخاطر.

هذا وقد دفعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجهات الرقابية والمصارف إلى التساؤل عن مدى فعالية اختبارات الجهد خلال الأزمة، وإذا ما كان تطبيق هذه الاختبارات كافٍ لمُواجهة التغيّرات التي ظهرت أثناء الأزمة.

وقد جاءت اختبارات الجهد بهدف تعزيز وتفعيل إدارات المخاطر لدى المصارف وقياس مدى قدرتها على مواجهة الصدمات المالية، حيث يطلب من المصارف وضع سيناريوهات معينة تتعلق بالمخاطر التي تواجهها مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر التركز، ومن ثم قياس أثر حدوث هذه السيناريوهات على مدى قدرة المصارف على مواجهة هذه المخاطر. كما تركز اختبارات الجهد على الدور الرئيسي الذي تلعبه مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية للمصارف والمُتمثل في وضع أهداف الاختبارات وتحديد

السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج. هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود سياسات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد، بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أبرزت وجود ضعف في إجراءات اختبارات الجهد من أربعة نواحي رئيسية هي:-

أ. استخدام اختبارات الجهد وتكاملها مع هيكل إدارة المخاطر: لم تكن اختبارات الجهد تُستخدم كجزء من منظومة إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال، كما كانت بعض البنوك تُركز في إجراء اختبارات الجهد على عدد محدود من قطاعات الأعمال وأنواع المخاطر.

ب. منهجيات اختبارات الجهد: كانت هذه الاختبارات تعتمد إلى حد كبير على البيانات التاريخية والتي لم تكن قادرة على التنبؤ بالمُستقبل، كما لم تكن هذه الاختبارات تأخذ بعين الاعتبار تأثير رد فعل السوق في بعض الظروف، كما كانت اختبارات الجهد التي تُجريها البنوك تفتقر إلى النظرة الشمولية والتي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات ما بين اختبارات الجهد المُختلفة.

ج. اختبار السيناريوهات: كانت البنوك تعتمد في اختبار السيناريوهات المُختلفة على السيناريوهات التاريخية التي حدثت في الماضي، كما لم تختار العديد من البنوك سيناريوهات قاسية بدرجة كافية حيث كانت تلجأ إلى اختيار سيناريوهات مُتوسطة الشدّة.

د. لم تكن سيناريوهات اختبارات الجهد التي تُعدّها البنوك تشمل بعض أنواع المخاطر، مثال ذلك: سلوك الأدوات المركبة تحت ظروف نقص السيولة، ومخاطر الطرف المُقابل.

وبناءاً على ما تقدَّم، قامت معظم البنوك بتعزيز هيكل اختبارات الجهد من حيث أنواع المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار ومن الإجراءات التي اتخذتها البنوك في هذا المجال:

- مُراجعة السيناريوهات بشكل مُستمر والبحث عن سيناريوهات جديدة.
- مُراجعة المنتجات الجديدة لتحديد ما تحتويه من مخاطر.
- تطوير عملية تحديد مُعاملات الارتباط ما بين المخاطر المُختلفة وكذلك مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

ثانياً: المبادئ الخاصة بالمصارف بخصوص اختبارات الجهد

تضمنت الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل في هذا الخصوص خمسة عشر مبدأ، يتوجب على المصارف أخذها بعين الاعتبار عند إجراء اختبارات الجهد الخاصة بها للحصول على النتائج الجيدة التي تُساهم بشكل فاعل في عملية إدارة المخاطر لدى المصرف. وتناقش هذه المبادئ أهمية اختبارات الجهد كجزء أساسي من منظومة إدارة المخاطر، كما تعرف بالمنهجية المناسبة لهذه الإختبارات، بالإضافة إلى الإشارة إلى الجوانب التي يتعين إيلاءها أهمية خاصة عن إجراء مثل هذه الإختبارات. وفيما يلي استعراض لهذه المبادئ.

المبدأ الأول: تُعتبر اختبارات الجهد **جزء مكمل وأساسي في منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لدى المصرف،** كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ولضمان ذلك يتعين أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات، بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات، تحديد السيناريوهات، تقييم النتائج

وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءاً على نتائج هذه الاختبارات، كما يجب ان تحدد الادارة التنفيذية درجة المخاطر المقبولة للمصرف (Risk Appetite) ومدى تأثير تطبيق اختبارات الجهد على هيكل مخاطر المصرف(Risk Profile).

المبدأ الثاني: تُستخدم اختبارات الجهد **لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر، وتوفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى،** مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk)ورأس المال الاقتصادي (Economic Capital)، وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر، وتحسين إدارة المصرف لرأسماله وسيولته بحيث تكون عملية تحديد وادارة المخاطر جزء من العمل اليومي في المصرف وعلى كافة المستويات بما في ذلك ادارة العمليات اليومية. كما تعتبر اختبارات الجهد جزءاً مكملاً ومهماً في عملية التقييم الداخلي لرأس المال (ICAAP) والتي تتطلب من المصرف وضع سيناريوهات مستقبلية تتعلق بتغيرات سلبية في ظروف السوق والتي بدورها ستؤثر على المصرف.

المبدأ الثالث: يجب **أن يتوفر التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين مختلف المعنيين في المصرف.** ويشمل ذلك كبار موظفي دوائر المخاطر، المحللون الاقتصاديون، مدراء وحدات الأعمال والعاملون في دوائر الخزينة، وذلك لتحديد أوضاع الجهد المناسبة وتطبيق الاختبارات عليها والاستخدام الأمثل لنتائج هذه الاختبارات، وبحيث يتم اجراء اختبار الحساسية (Sensitivity Analysis) الذي يأخذ بعين الاعتبار أحد عوامل المخاطر كخطوة اولى ومن ثم الانتقال الى اجراء اختبارات اكثر تعقيداً (Complex Stress tests) والتي تعمل على إعادة تقييم المحافظ المالية المختلفة أخذاً بعين الاعتبار الارتباطات والعلاقات ما بين العوامل المختلفة التي تؤثر في المخاطر وتلك الناتجة عن اوضاع الجهد ذات العلاقة.

المبدأ الرابع: يجب أن يتوفر لدى المصرف **سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد،** بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات. ويتعين أن يتضمن هذا التوثيق ما يلي:

- نوع اختبارات الجهد التي ستطبق والهدف من تطبيقها.
- دورية اجراء هذه الاختبارات.
- طريقة اجراء هذه الاختبارات.
- تحديد اجراءات التصويب بناءاً على نتائج الاختبارات.

المبدأ الخامس: يجب **أن يتوفر لدى المصرف المُتطلبات اللازمة لضمان إعداد اختبارات الجهد بشكل فعّال،** بما في ذلك الأنظمة والكوادر المؤهلة والبيانات الشاملة والدقيقة.

المبدأ السادس: يجب **أن يقوم المصرف بإجراء تقييم لبرنامج اختبارات الجهد بشكل دوري**. ويشمل ذلك تقييم فعالية وقدرة هذه الاختبارات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومدى ملاءمة السيناريوهات المستخدمة في هذه الاختبارات لحجم المصرف وتعقد عملياته. ويتعين استخدام نتائج عملية التقييم هذه في تحديث وتطوير هذه الاختبارات لضمان مراعاة التغيرات في المخاطر على مستوى المصرف بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام. ومن المفيد أن يتم تقييم برنامج اختبارات الجهد من النواحي التالية:

- فعالية الاختبارات في تحقيق الغاية منها.
- كيفية توثيق الاختبارات.
- عملية تطوير الاختبارات .
- تطبيق الأنظمة ذات العلاقة.
- إشراف الادارة على تطبيق الاختبارات.
- نوعية البيانات المستخدمة في الاختبارات.
- الافتراضات المستخدمة في الاختبارات.

كما يجب على المصرف من خلال هذا التقييم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مُقارنة اختبارات الجهد الخاصة به مع اختبارات الجهد الأخرى التي تتم من جهات خارجية والتي يُمكن الإطِّلاع عليها، ويجب على إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي أن تلعب دوراً هاماً في عملية التقييم هذه.

المبدأ السابع: يجب **أن تُغطي اختبارات الجهد بشكل متسق وشامل كافة المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المصرف،** مع الأخذ بعين الاعتبار تداخل العلاقات (Interrelations) بين هذه المخاطر، فعلى سبيل المثال إذا بلغ معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين سيناريوهين من السيناريوهات المفترضة (+0,75) أو أكثر فعندها يجب إسقاط أحد هذين السيناريوهين (الأقل تأثيراً) وعدم احتساب أثره على الوضع المالي للمصرف، كما يجب أن يتم قياس أثر هذه الاختبارات على عدة متغيرات مثل:قيمة الأصول، الربح (الخسارة) المحاسبية، الربح (الخسارة) الاقتصادية، رأس المال المُحدّد، الأصول المرجحة بالمخاطر والفجوات التمويلية.

المبدأ الثامن: يتعين **أن تشتمل اختبارات الجهد على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً،** بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد ملاءة المصرف وقدرته على الاستمرار. ويهدف ذلك إلى التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، والأخذ بالاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للمصرف سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/أو من خلال التأثير على سمعة المصرف. كما يجب أن تحتوي اختبارات الجهد على فترات زمنية مختلفة تُحدد اعتماداً على صفات المخاطر الخاصة بالوضع المحدد وفيما إذا كان الهدف من الاختبار هو استراتيجي أم لا.

المبدأ التاسع: يتعيّن على المصرف **الأخذ بالاعتبار وكجزء من برنامج اختبارات الجهد مجموعة من اوضاع الجهد المتزامنة والمتعلقة – على سبيل المثال لا الحصر- بانخفاض**

القيمة السوقية لموجودات المصرف، تراجع قدرة المصرف على الحصول على التمويل من السوق سواء كان هذا التمويل مغطى بضمانات مقبولة أو غير مغطى، وتراجع القدرة الائتمانية لعملاء المصرف وأثر ذلك على نوعية أصول المصرف. ويجب على المصرف افتراض حدوث هذه السيناريوهات منفردة ومجتمعة ودراسة الأثر على الوضع المالي للمصرف. وبحيث تشتمل هذه الاختبارات على الاختبارات المتعلقة بالسيناريوهات الأكثر تأثيراً سواء من حيث حجم الخسارة أو من حيث التأثير على السمعة، بما في ذلك السيناريوهات التي تؤثر على استمرارية المصرف. كما يجب على المصارف إجراء اختبارات الجهد المُعاكسة (Reverse Stress Tests) والتي تبدأ من نتيجة اختبار جهد مُعين مثل (مُخالفة الحدود المُقررة من السلطة الرقابية في مجال كفاية رأس المال، السيولة) ومن ثم التساؤل عن الأحداث التي أدّت إلى هذه النتيجة، وبالتالي وكجزء من برنامج اختبارات الجهد يجب على المصرف وضع سيناريوهات مُتطرفة (Extreme) والتي من المُحتمل أن تُؤثر على استمرارية المصرف به، وبالتالي فإنَّ اختبارات الجهد الحالي تُشجع البنوك على تبني سيناريوهات خارجة عن الإطار المُعتاد وتُؤدي إلى أحداث ذات تأثير على النظام المالي بشكل كامل ومثال ذلك يُمكن لأحد المصارف ذات التعرّض الكبير للأدوات المُركبة السؤال ما هي السيناريوهات التي يُمكن أن تُؤدي إلى الخسائر الكبيرة التي أفرزتها الأزمة المالية الحالية ليقوم بمُراجعة إستراتيجية التحوط الخاصة به وتقييم مدى فعّاليتها.

المبدأ العاشر: يجب على المصرف وكجزء من اختبارات الجهد **الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث عدد من السيناريوهات في نفس الوقت** وذلك في مجال الحصول على التمويل من الأسواق المالية والأخذ بعين الاعتبار تأثير النقص في سيولة السوق على تقييم التعرّضات المُختلفة. ويتعين على المصارف وفي إطار إعداد اختبارات الجهد الأخذ بعين الاعتبار تداخل العلاقات ما بين عناصر المخاطر المُختلفة، ومنها:

- تقلبات الأسعار لبعض أنواع الأصول.
- عدم إمكانية تسييل بعض أنواع الأصول (The drying-up of Corresponding Asset Liquidity)
- احتمالية حدوث خسائر تُهدّد وضع المصرف.
- الحاجة إلى المزيد من السيولة لدى المصرف كمتطلب لسداد بعض الإلتزامات (Commitments Liquidity).
- عدم القدرة على الوصول إلى أسواق التمويل (سواء المضمون أو غير المضمون).

المبدأ الحادي عشر: يتعين أن يتم **استخدام نتائج اختبارات الجهد في تطوير خطط الطوارئ** للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، التقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة. كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.

المبدأ الثاني عشر: يجب أن **تشتمل اختبارات الجهد على سيناريوهات تتعلق بالأدوات المُركبة** كالمنتجات المضمونه بموجودات مثل (Asset Backed Securities). ويتعين هنا أن يؤخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على هذه الأصول، وكذلك الشروط التعاقدية المختلفة لهذه المنتجات.

المبدأ الثالث عشر: يجب أن **تتضمّن اختبارات الجهد الانكشافات التي ينوي المصرف القيام بتسنيدها،** وذلك أخذاً بالاعتبار عدم إمكانية وصول المصرف إلى أسواق التسنيد سواء لظروف خاصة بالمصرف أو لظروف السوق العامّة.

المبدأ الرابع عشر: يجب على المصرف القيام **بتطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة الناتجة عن المخاطر الأخرى** مثل الائتمان، السوق والسيولة. ويتم ذلك عن طريق تضمين

اختبارات الجهد لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناشئة عن الإلتزامات النظامية الخاصة بأدوات الائتمان المُركبة واحتمالية أن تُصبح هذه الأصول ضمن بنود الميزانية لأسباب تتعلق بالسمعة. وبالتالي فعلى المصرف في إطار إعداد اختبارات الجهد، أن يضع سيناريوهات لتقييم حجم ومتانة هذه الأصول أخذاً بعين الاعتبار وضع البنك الحالي، سيولته ونسبة كفاية رأس المال.

المبدأ الخامس عشر: يتعين على المصارف **تعزيز اختبارات الجهد الخاصة بانكشافاتها للجهات التي تتصف بزيادة الأصول مُقارنةً برأس المال (highly Leveraged Counterparties)** مثل صناديق التحوط، مصارف الاستثمار، حيث أنه وبالرغم من أن مثل هذه الانكشافات قد تكون مضمونة بضمانات عينية واتفاقيات تعزيز نسبة الهامش في الظروف الاعتيادية، إلا أنه وفي حالة حدوث صدمات مالية كبيرة، فإن ذلك من شأنه زيادة حجم هذه التعرضات بمبالغ كبيرة، وما قد ينتج عن التعرض من مخاطر جديدة.

ثالثاً: المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية في مجال اختبارات الجهد

تشتمل هذه المبادئ على ستة مبادئ، تُمثل الإطار العام للإجراءات التي يتعين على السلطات الرقابية الإلتزام بها في مجال اختبارات الجهد، وفقاً لما يلي :

المبدأ السادس عشر: يتعيّن على السلطات الرقابية:

1. **إجراء تقييم منتظم وشامل لبرامج اختبارات الجهد**. ويشمل ذلك تقييم مدى امتثال المصارف للممارسات الحصيفة في ذلك المجال والموضحة ضمن الجزء الأول المشار إليه والمتعلق بالمصارف. و لا بد من التأكد في هذا المجال من وجود مشاركة فعّالة

لمجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية في تلك البرامج. ويتعين على السلطات الرقابية الطلب من المصارف تقديم نتائج تلك الاختبارات على مستوى المصرف ككل وذلك ضمن فترات منتظمة. كما يجب على هذه السلطات تقييم مدى تأثير نتائج اختبارات الجهد على عملية اتخاذ القرار على مختلف المستويات الإدارية بما في ذلك القرارات الاستراتيجية المتخذة من قِبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2. **التأكد من أن اختبارات الجهد تشكل جزءاً مكملاً وأساسياً في عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP)** وكذلك هيكل إدارة مخاطر السيولة، ولا بد من قيام هذه السلطات بالتأكد من قيام المصارف بتخصيص الموارد الكافية وتطوير الإجراءات في مجال اختبارات الجهد بهدف التعرف على الأحداث غير المواتية. ويتعين على هذه السلطات مناقشة الإدارة العليا للمصرف وبشكل منتظم بآرائها في مجال تأثيرات الظروف الاقتصادية العامة غير المواتية وكذلك المخاطر التي تهدد المصرف بحد ذاته.

المبدأ السابع عشر: يتعيّن على السلطات الرقابية القيام بما يلي:-

1. **الطلب من المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود نقص في برامج اختبارات الجهد** أو في حالة عدم قيام الإدارة العليا بأخذ نتائج تلك الاختبارات بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار.

2. **تقييم فعّالية البرامج في التعرف على نقاط الضعف ومراجعة الفرضيات الرئيسة لاختبارات الجهد** ومدى استمرارية صحتها في ظل تغيرات ظروف السوق. وعلى السلطات الرقابية معرفة كيفية تأثير نتائج هذه الاختبارات في عملية اتخاذ القرار، وعلى هذه السلطات الطلب من المصارف توضيح كيفية استفادتها من نتائج الاختبارات وتأثير

ذلك على عملية اتخاذ القرار، وفي حال تبين وجود نواقص جوهرية يتوجب أن تطلب من المصرف التقدم ببرنامج زمني للتصحيح.

3. **التأكد من تناسب درجة شدة الإجراءات التصحيحية المشار إليها أعلاه مع احتمالية حدوث أوضاع الجهد.** كما يجب أن تتناسب مع شدة تأثير اختبارات الجهد وكذلك هيكل إدارة المخاطر وسياسات تخفيف المخاطر لدى المصرف، ويمكن أن تشمل التدابير التالية:-

- مراجعة الحدود مثل (حدود التركزات)
- اللجوء إلى أدوات تخفيف المخاطر
- تخفيف الانكشافات لبعض القطاعات، (الدول والمناطق)
- مراجعة سياسات المصرف مثل سياسات التمويل وكفاية رأس المال
- تطبيق خطط الطوارئ

المبدأ الثامن عشر: يتعيّن على السلطات الرقابية:-

1. **تقييم نطاق وشدة سيناريوهات اختبارات الجهد على مستوى المصرف،** ويمكن للسلطات الرقابية الطلب من المصرف إجراء تحليل حساسية لبعض المحافظ الاستثمارية/ الائتمانية، استخدام سيناريوهات محددة أو تطبيق اختبارات الجهد شديدة التأثير.

2. **مُراجعة منهجية المصرف عندما يبدو تأثير اختبارات الجهد أقل من الواقع الفعلي** أو عندما تبدو إجراءات تخفيف المخاطر غير واقعية.

3. **التأكد من قيام المصرف بإجراء تحليل حساسية على عدة مستويات في المصرف.** ويجب على هذه السلطات التأكد من كفاية هذه التحليلات، وأنها تشمل عدة أنواع من الاختبارات، ومن خلال هذه المراجعات على السلطات الرقابية التأكد من قيام المصرف باستخدام نتائج اختبارات الحساسية بشكل صحيح ومن قبل عدة جهات داخل المصرف مثل مدراء المخاطر والإدارة التنفيذية العليا واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً لذلك (مثل اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال أظهرت اختبارات الجهد نتائج سلبية أو في حال أظهرت وجود ضعف في النموذج المستخدم في إجراء هذه الاختبارات).

4. **تقييم فيما إذا كانت سيناريوهات اوضاع الجهد تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)** وعليها التأكد من أن هذه السيناريوهات تتناسب مع هيكل مخاطر المصرف وطبيعة عمله وأنها تشمل سيناريوهات قاسية وسيناريوهات حدوث اضطراب في الأسواق المالية ونقص في السيولة.

5. **الطلب من المصرف إجراء تقييم للسيناريوهات التي تهدد استمرارية المصرف،** وكذلك فحص السيناريوهات الخاصة ببعض قطاعات الأعمال، وتقييم احتمالية حدوث عوامل تؤدي إلى مخاطر استراتيجية ومخاطر سمعة وذلك لعدد من قطاعات الأعمال المحددة.

المبدأ التاسع عشر: يتعيّن على السلطات الرقابية:

1. **القيام (وكجزء من تطبيق الدعامة الثانية من معيار بازل II) بدراسة نتائج اختبارات الجهد ضمن عملية المراجعة الإشرافية** على كلٍ من التقييم الداخلي لرأس المال وإدارة مخاطر السيولة، وبحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار النتائج المستقبلية لاختبارات الجهد في تقييم كفاية رأس المال والسيولة.

2. **دراسة مصادر رأس المال المستقبلية للمصرف** وتحديد احتياجات المصرف وقدرته على الوصول إلى هذه المصادر في الأوقات الصعبة. وبالتحديد يجب دراسة نتائج اختبارات الجهد بنظرة مستقبلية وذلك كجزء من عملية التقييم لكفاية رأس المال والاحتياطيات.

3. **الأخذ بعين الاعتبار إمكانية عدم توفر رأس المال الكافي** ضمن المجموعة المصرفية خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، وخصوصاً أن الأزمات المالية ستعمل على الحد من قدرة المصارف (حتى الجيدة منها) على الحصول على رأس المال اللازم وبكلفة معقولة.

4. **مُراجعة الإجراءات التصحيحية التي ستقوم المصارف** بإتخاذها بناءً على نتائج اختبارات الجهد وتفهم مدى رغبة المصارف بأخذ أو عدم أخذ هذه الإجراءات، وبحيث يمكن للسلطات الرقابية الطلب من المصارف رفع نسبة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II.

5. **دراسة احتياجات المصرف من السيولة** في حال تطبيق اختبارات الجهد ضمن سيناريوهات شديدة ومُراجعة نتائج هذه الاختبارات وأثرها على سيولة المصرف واتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص.

المبدأ العشرون: يتعيّن على السلطات الرقابية **التأكد من قيام المصارف بافتراض سيناريوهات إضافية تتناسب مع هيكل مخاطرها**، هذا بالإضافة إلى السيناريوهات المقترحة من قبل السلطات الرقابية، وبحيث يقوم المصرف بافتراض سيناريو إضافي – على الأقل - يغطي كل نوع من أنواع المخاطر.

المبدأ الحادي والعشرون: من الضروري أن تتعاون **السلطات الرقابية الخاصة بالمصارف مع السلطات الرقابية المالية الأخرى،** لتحديد نقاط الضعف التي تتعلق بالمخاطر النظامية، كما يجب أن يتوفر لدى السلطات الرقابية الكفاءات اللازمة والقادرة على تقييم اختبارات الجهد لدى المصارف، وبالتالي تحديد سيناريوهات بناءً على ذلك. كما يتوجب أن يتوفر لدى السلطات الرقابية الخبرات الكافية في النماذج الإحصائية وبما يُمكّنها من مراجعة برامج اختبارات الجهد الخاصة بكل مصرف وتقييم السيناريوهات التي تحتويها هذه البرامج والخروج بقرارات حول نتائج هذه الاختبارات.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

اكتسبت في السنوات الماضية، اختبارات الجهد في القطاع المصرفي، أهمية متزايدة كأداة فعالة لمراقبة المخاطر سواء على مستوى السلطات الرقابية أو على مستوى إدارة المؤسسات المالية والمصرفية. وقد عززت هذه الأهمية، تداعيات التعاطي مع الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الاطار، تعرضت الورقة للمبادئ والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل في هذا الخصوص. وقد تمحورت هذه المبادئ، حول إرشادات تتعلق بمسؤوليات إدارة المصارف بشأن هذه الإختبارات والمنهجيات المناسبة لقيام هذه المصارف بإجراء هذه الإختبارات. كما تضمنت أيضاً إشارة إلى دور السلطات الرقابية في تقييم هذه الإختبارات، والإستفادة منها في إجراءاتها الرقابية.

وبناءاً على أهمية هذا الموضوع، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، تدعو السلطات الرقابية في الدول العربية إلى العمل على تضمين اختبارات الجهد في إطار مراجعتها الرقابية، والتأكد من قيام المصارف الخاضعة لإشرافها بإدخال هذه الإختبارات في المنظومة الداخلية لإدارة المخاطر. هذا ويمكن الإسترشاد في هذا الصدد، بما جاء في هذه الورقة من مبادئ.

الملحق (1): المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (الجهد) للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية

1.5 ملخص المبادئ الإرشادية

المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الاسلامية
جوانب ضوابط الإدارة لإطار اختبارات الضغط

المبدأ 3.1: يجب أن تكون اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وينبغي أن تكون المسؤولية النهائية لبرنامج اختبارات الضغط العام لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع مجلس الإدارة. إن تدخل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في برامج اختبارات الضغط أمر ضروري لعملياتها الفعالة، وينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط مؤثرة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات المناسبة لإدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

المبدأ 3.2: ينبغي أن تكون برامج اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزّأ من إطار إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتساندها البنية التحتية القوية لتكون كافية ومرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب التغيرات المحتملة لاختبارات الضغط المختلفة بمستوى مناسب من التفاصيل.

المبدأ 3.3: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية أن تجري برنامج اختبارات الضغط الذي يعزّز التعرف على المخاطر ورقابتها، وتوفير منظور للمخاطر المكملة لغيرها من أدوات إدارة المخاطر. كما يجب أن تأخذ برامج اختبارات الضغط وجهات نظر جميع الجهات في المؤسسة، بما في ذلك "لجنة ضوابط الإدارة" و"هيئة الرّقابة الشرعية" ويجب أن تغطي مجموعة واسعة من وجهات النظر والتقنيات.

المبدأ 3.4: يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الآتي: 1- سياسات وإجراءات مكتوبة، 2- مسؤوليات واضحة، 3- موارد مخصّصة لتسهيل تطبيق برنامج اختبارات الضغط ويجب أن تكون اجراءات البرنامج موثقة بشكل مناسب لجميع المستويات.

المبدأ 3.5: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تُراجع إطار اختبارات الضغط بشكل منتظم، وتقيم فعاليته وقوته بشكل دوري ومستقل.

تحديد عوامل المخاطر وتغطية التصورات

المبدأ 3.6: يجب أن تغطي وتحدد برامج اختبارات الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مجموعة من المخاطر الهامة ذات الصلة التي تتعرض لها على مستوى وحدة العمل وعلى مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على الإندماج بشكل فعّال ومُجد في أنشطة اختبارات الضغط وجميع المخاطر ومجالات العمل التجاري مع الأخذ في الاعتبار علاقات المخاطر المحتملة، من أجل تقديم صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع.

المبدأ 3.7: يجب أن يُغطي برنامج اختبارات الضغط مجموعة واسعة من التصورات (بما في ذلك النظرة المستقبلية والمتغيرة للتصورات)، ويهدف إلى أن يأخذ في الاعتبار النظام الواسع من التعاملات وآثار ردود الفعل المتميزة. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد آليات مناسبة لترجمة التصورات إلى محددات المخاطر الداخلية ذات الصلة التي توفر وجهة نظر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في المخاطر.

المبدأ 3.8: يجب أن تستند اختبارا الضغط على أحداث استثنائية معقولة أو تأثير الأحداث منخفضة وعالية التردد التي لا تنعكس على البيانات التاريخية. وينبغي على برنامج اختبارات الضغط أن يحدد صعوبات مختلفة في كل التصورات بما في ذلك التصورات التي

تنعكس بسبب تضرر صعوبة التباطؤ الاقتصادي بالاعتبار إلى جانب الاقتراحات التي تسيء سُمعة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد كيفية معالجة برنامج اختبارات الضغط في تأثيرات المخاطر اللاحقة والأحداث الصعبة. فيما يتعلق بعوامل المخاطر الفريدة التي تُهدد سلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

العناصر المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الاسلامية في اختبارات الضغط

المبدأ 3.9: يجب على مؤسسات المالية الإسلامية أن تُدرج في برنامج اختبارات الضغط التصورات المحددة لمراعاة وجهات نظر مختلفة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفي بعض الظروف لأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. ويجب على لجنة ضوابط الإدارة (أو ما يعادلها) باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من ضوابط الإدارة العامة لبرنامج اختبارات الضغط أن تدخل في تطوير التصورات ذات الصلة لأصحاب حسابات الاستثمار، وتقييم النتائج لاحقاً لاختبارات الضغط.

المبدأ 3.10: يجب أن يكون برنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عنصراً كافياً لتقييم رأس المال يُعالج وجهات نظر أفراد مختلفة للتصورات المحددة في جميع الأوقات. كما يجب أن تقيم المؤسسات مدى الاعتماد على تخطيط رأس المال (بما في ذلك الاقتراحات المستخدمة) وفقاً على نتائج اختبارات الضغط. ويجب أن تكون اختبارات الضغط ضمن الاجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال المتّسقة مع مستوى تحمل المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، واستراتيجيتها متضمنا مصداقية تخفيف الاجراءات الإدارية. ويجب أن تُقيم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قدرتها على البقاء فوق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي خلال أوضاع ضغط تنسجم مع مستوى تحمل المخاطر لديها.

المبدأ 3.11: يجب أن تأخذ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الاعتبار جوانب مخاطر الائتمان المختلفة في تقنياتها لاختبارات الضغط، بما في ذلك التمويل المتعثر، والأطراف المقابلة ذات التمويل الكبير من أجل تحديد المتانة الشاملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وخصوصاً في حالة الركود الاقتصادي. وينبغي أن تُقيم اختبارات الضغط مخاطر الائتمان في المستقبل، والتغيرات في متطلبات رأس المال النظامي على سبيل المثال، والتغيرات في نوعية الائتمان، وقسم الضمانات. وينبغي أن تشمل أيضاً التعرض لمخاطر التصكيك للمنشئ، والمصدر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. ينعكس ذلك من خلال عوامل التحويل الائتماني. ينبغي أن تكون فعاليات تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة خاضعة للمراجعة بانتظام.

المبدأ 3.12: يجب أن تأخذ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الاعتبار المراكز المختلفة في الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في محافظ المتاجرة مع الاهتمام بمجموعة استثنائية ومعقولة من الصدمات في السوق بصفتها جزءاً من اختبارات الضغط الواسعة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يجب أن تكون العلاقات بين الأسواق المختلفة والقطاعات وزيادة الترابطات عوامل أساسية في اختبارات الضغط. إن اختبارات الضغط لحاملي الأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة يجب أن تأخذ في الاعتبار – من جملة أمور – تعرض الموجودات المعنية لمخاطر السوق، بما في ذلك تعرضها لمخاطر عوامل السوق النظامية وعوامل سوق السيولة الأساسية، والمخاطر القانونية والترتيبات التعاقدية ذات العلاقة التي تعتبر جزءاً لا يتجزّأ من هياكل التصكيك المتفقة مع أحكام الشريعة.

المبدأ 3.13: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم باختبارات الضغط في محافظ محددة، بما فيها محافظ التمويل للأفراد (مثل التمويل بالمرابحة والإجارة) ومحافظ تمويل شراء العقارات مقابل الرّهن العقاري (من خلال عقود المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة)، والعقارات (بما في ذلك الاستثمار والتمويل) ومعاملات المرابحة في السلع،

والاستثمار في رؤوس الأموال (أي الاستثمار بالمضاربة والمشاركة). وينبغي الأخذ في الاعتبار التغيرات في العلاقات المتبادلة بين المخاطر التي تحددها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في محفظة معينة.

المبدأ 3.14: يجب أن تُقيّم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة ومختلف وجهات النظر الفريدة في تقنيات اختبارات تحمُّلها بهدف تمكينها من تقييم قدراتها على : أ- الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالتمويل وموجودات/ مخاطر سوق السيولة، ب- تحديد المصادر المحتملة من اتجاهات السيولة للتأكد من أن المخاطر الحالية تبقى وفقاً لمستوى تحمل مخاطر السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وباعتبار مخاطر السيولة جزءاً من اختبارات الضغط، وعليها أن تراعي الضغوط المتزامنة في التمويل وأسواق الموجودات وتأثير انخفاض سوق السيولة في تقييم التعرض للمخاطر. كما ينبغي عليها أيضاً تحديد المجالات المناسبة التي يتم فيها استخدام اختبارات الضغط للسيولة.

المبدأ 3.15: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برنامج اختبارات الضغط الجوانب المختلفة المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على قياس الأثر المحتمل في برنامج اختبارات الضغط في إطار التصورات المحددة. إن خسائر الدخل المحتملة يمكن أن تكون نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض المنتجات أو الأنشطة. فضلاً عن ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من التأثيرات المالية التي تضر بسمعتها نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة.

المبدأ 3.16: يجب على برنامج اختبارات الضغط أن يعالج تعرّضات المخاطر خارج المراكز المالية التي قد تشكل صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع.

المنهجيات لاختبارات الضغط

المبدأ 3.17: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطور منهجيات اختبارات الضغط لتشمل: (1) تحليلات الحساسية، (المتغير الفردي)، (2) تحليلات التصورات، (المتغيرات المتعددة) التي تعالج جميع المخاطر الهامة في المستويات المختلفة، ومجالات العمل، ومحافظ محددة لمؤسسات الخدمات المالية والإسلامية.

المبدأ 3.18: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطور اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أدوات لإدارة مخاطرها لاستكمال مجموعة من اختبارات الضغط التي تقوم بها.

المبدأ 3.19: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراجعة وتحديث منهجيات اختبارات الضغط، مع الأخذ في الاعتبار (i) تغيير أوضاع السوق (ii) وتغيير طبيعة نموذج عمل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وحجمها وتعقيدها وأنشطتها (iii) والاختبارات الفعالة في الأوضاع الصعبة. كما يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون لديها إجراءات لمراجعة مدى ملاءمة ومعقولية منهجيات اختبارات الضغط وافتراضاتها.

اختبارات الضغط المتكررة

المبدأ 3.20: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري اختبارات الضغط بانتظام في فترات مناسبة على جميع المستويات وفقاً لطبيعة المخاطر التي تغطي المحافظ المصرفية ومحافظ التداول لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، لغرض محدد.

نتائج اختبارات الضغط والإجراءات التصحيحية

المبدأ 3.21: يجب أن تستخدم اختبارات الضغط لمساندة مجموعة من القرارات ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد إجراءات إدارية ذات مصداقية تعالج نتائج

اختبارات الضغط، والتي تهدف إلى التأكد من الملاءة المستمرة في ظل التصورات الصعبة، وينبغي لنتائج اختبارات الضغط أن تسمح للإدارة العليا بتقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحمل الأوضاع الصعبة من قياس تأثيرها خصوصاً في السيولة وكفاية رأس المال، والربحية.

الإفصاح عن برنامج اختبارات الضغط

المبدأ 3.22: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن توفر المعلومات الأساسية، سواء المعلومات النوعية والكمية لبرنامج اختبارات تحملها من خلال الاتصالات الداخلية والخارجية باستخدام منهجية الإفصاح المناسبة ضمن آلية التقرير الحالية.

المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية

تقنيات شاملة ومنظمة لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

المبدأ 4.1: يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بتقييمات برنامج اختبارات الضغط بشكل دوري. ويجب عليها مراجعة نتائج اختبارات الضغط بصفتها جزءاً من إجراءات الرقابة الإشرافية تماشياً مع المعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من أجل تقييم مدى استقرار تلك المؤسسات للأوضاع الاقتصادية السلبية، وما إذا كانت قادرة على الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية في ظل الأوضاع الصعبة.

التقييم الإشرافي لمنهجية اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

المبدأ 4.2: يجب على السلطات الإشرافية أن تتأكد أن لديها القدرات والمهارات الكافية لتقييم برنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي أن تكون لها

إجراءات للتقييم والتحقق من صحة منهجية اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي للسلطات الإشرافية أن تراجع نطاق إجراءات التخفيف من اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل واسع وافتراضياتها وصعوبتها. بما في ذلك نطاق وافتراضات وخطورة وإجراءات تخفيف اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل واسع.

تصميم وتطبيق اختبارات الضغط على نظم التصورات الواسعة

المبدأ 4.3: يجب على السلطات الإشرافية أن تهتم بالمتانة المالية لكل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتقدير وتقييم تأثير الصعوبة الاقتصادية على القطاع المصرفي. ويجب عليها أن تصمم وتطبق اختبارات الضغط الإشرافية القائمة على التصورات العامة باعتبارها جزءاً من تقييمها للنظام الشامل للصدمات، ويمكن أن تقرر بالتوصية التصورات المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ينبغي للسلطات الإشرافية أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات عبر القطاعات. كما يجب عليها أن تجري اختبارات الضغط على المستوى الكلي في دولها في فترات ملائمة.

الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج اختبارات الضغط

المبدأ 4.4: يجب على السلطات الإشرافية مراجعة مجموعة من الإجراءات التصحيحية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استجابة لنتائج اختبارات الضغط. وينبغي أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تم إثبات أوجه القصور الأساسية في برنامج اختبارات الضغط أو ما إذا كانت نتائج اختبارات الضغط لم تأخذ في الاعتبار عملية اتخاذ القرارات بشكل كاف.

مناقشة السلطات الإشرافية المنتظمة مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشأن الصناعة

المبدأ 4.5: يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بحوار منتظم مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتحديد نقاط الضعف في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

المسائل عبر الحدود وتنسيق الدولة الأصلية والمضيفة

المبدأ 4.6: يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار تأثيرات صناعة الخدمات المالية الإسلامية في برامج اختبارات الضغط. في حالة وجود مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود يجب أن تكون المناقشات أو الحوارات المناسبة بين الكيان الموحد والسلطات الإشرافية المضيفة للتأكد من تنسيق الأنشطة الإشرافية بما في ذلك أنشطة اختبارات تحمل تقوم بها على مستوى المجموعة وذلك لمعالجة جميع المخاطر الجوهرية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

الملحق (2): تجربة البنك المركزي الأردني

بهدف تعزيز وتفعيل إدارات المخاطر لدى المصارف وقياس قدرتها على مواجهة الصدمات المالية الكبيرة وكجزء من تعليمات الدعامة الثانية لمعيار بازل II، وإيماناً من البنك المركزي الأردني باستخدام اختبارات الجهد كأداة هامة في عملية إدارة المخاطر لدى المصارف، فقد أصدر البنك المركزي الأردني في نهاية شهر أيلول من عام 2009 تعليمات اختبارات الجهد (Stress Testing) لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية وإدارات المصارف إلى أثر الأحداث السلبية غير المُتوقعة المُرتبطة بالعديد من المخاطر وتزويد هذه الإدارات بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية الكبيرة وخصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث تم الطلب بموجب هذه التعليمات من المصارف الأخذ بالاعتبار بعض السيناريوهات التي تم تحديدها في هذه التعليمات والتي تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف (مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر التركزات الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل) وقياس أثرها على الأوضاع المالية للمصارف لتحديد مدى قدرة هذه المصارف على مواجهة المخاطر المرتفعة، كما تم الطلب من كل مصرف افتراض سيناريوهات إضافية وبما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهه، وبما لا يقل عن سيناريو واحد لكل نوع من أنواع المخاطر المشار إليها أعلاه. كما ركزت هذه التعليمات على أن يكون لمجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية دور اساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات، تحديد السيناريوهات، تقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات، بالإضافة الى ضرورة أن يتوفر لدى المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات، حيث طُلب من المصارف تطبيق السيناريوهات التالية:

1. السيناريوهات ذات المتغير الواحد (Single – Factor Shocks) :

باستخدام هذا المنهج يتم دراسة تأثير كل متغير على حده على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للمصرف لمتغير معين والمقارنة مع الحساسية للمتغيرات الأخرى، وفيما يلي السيناريوهات المطلوبة باستخدام هذا المنهج:

أ - السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان:

1. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (50%) من رصيدها.
2. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (100%) من رصيدها.
3. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (200%) من رصيدها.
4. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (5%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.
5. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (10%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.
6. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (25%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لتمويل إنشاء العقارات أو شرائها.
7. ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (25%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لغايات شراء الأسهم.

ب- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية:

1. تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء الحكومة الأردنية)[1] وذلك بتصنيف الائتمان[2] الممنوح لهم كائتمان غير عامل.
2. تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء الحكومة الأردنية)[1] وذلك بتصنيف الائتمان[2] الممنوح لهم كائتمان غير عامل.
3. خسارة المصرف لأكبر ثلاثة ودائع لدى المصارف (Inter-bank exposures) .

ج- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السوق:

1. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة (25%).
2. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة (50%).

---

[1] يُقصد بالحكومة الأردنية: الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة المؤهلة لوزن مخاطر ترجيحي بنسبة صفر% حسب تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل II سارية المفعول.

[2] يُعرف الائتمان وفقاً للتعريف الوارد في تعليمات حدود الائتمان "تركزات الائتمان" سارية المفعول.

3. انخفاض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة (25%).
4. انخفاض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة (50%).
5. انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة (15%) مقابل جميع العملات الأخرى.
6. ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني بنسبة (15%) مقابل جميع العملات الأخرى.

د- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة:

1. قيام العملاء والمصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى بسحب ما نسبته (15%) من ودائعهم لدى المصرف خلال فترة شهر.
2. قيام العملاء والمصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى بسحب ما نسبته (30%) من ودائعهم لدى المصرف خلال فترة شهر.
3. انخفاض الموجودات السائلة بنسبة (20%).

هـ- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل:

1. ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة باستخدام طريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) أو أي طريقة أخرى قد تُعتمد من قِبل البنك المركزي الأردني مستقبلاً [بنسبة (25%)].
2. ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة باستخدام طريقة المؤشر الأساسي أو أي طريقة أخرى قد تُعتمد من البنك المركزي الأردني مستقبلاً [بنسبة (50%)].

2. السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة (Macroeconomic Scenarios) :

يهدف هذا النوع من اختبارات الجهد إلى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على وضعه المالي بافتراض حدوث هذه المخاطر معاً، وفيما يلي السيناريوهات المطلوبة باستخدام هذا المنهج:-

أ. السيناريو الأول:

- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (5%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.

- انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة (25%).
- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة (25%).

ب. السيناريو الثاني:

- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة (10%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.
- انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة (50%).
- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة (50%).

حيث تم الطلب من المصارف احتساب اثر السيناريوهات على الوضع المالي للمصرف وعلى النحو التالي:-

1. بالنسبة للسيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية والسوق (بما في ذلك السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة) فيُحتسب الأثر على أرباح/خسائر المصرف (حجم الخسائر المتوقعة) وعلى نسبة كفاية رأس المال.
2. بالنسبة للسيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة فيُحتسب الأثر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
3. بالنسبة للسيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل فيُحتسب الأثر على نسبة كفاية رأس المال.

نشر نتائج اختبارات الجهد في التقرير السنوي لاستقرار القطاع المالي في الأردن:-

يقوم البنك المركزي ضمن التقرير السنوي لاستقرار القطاع المالي في الأردن بنشر نتائج اختبارات الجهد على مستوى إجمالي الجهاز المصرفي، وفيما يلي النتائج التي تم نشرها كما في 2010/6/30.

السيناريو الأول:- ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة بما نسبته (5%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.

في حال وقوع هذا السيناريو، فإن نسبة كفاية رأس المال ستصبح (18%) في حين ان نسبة كفاية رأس المال قبل افتراض السيناريو كانت (19,4%)، حيث نُلاحظ أنَّ نسبة كفاية رأس المال سوف تبقى أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب في الأردن والبالغ (12%).

السيناريو الثاني:- ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة بما نسبته (10%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة.

في حال وقوع هذا السيناريو، فإن نسبة كفاية رأس المال ستصبح (16,5%) في حين ان نسبة كفاية رأس المال قبل افتراض السيناريو (19,4%)، حيث نُلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال سوف تبقى أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب والبالغ (12%).

السيناريو الثالث:- ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة بما نسبته (10%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة، وانخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصارف بما نسبته (50%).

هذا السيناريو يعتبر من السيناريوهات متعددة المتغيرات (**Macroeconomic Scenarios**) التي تهدف إلى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بأكثر من نوع من المخاطر على الأوضاع المالية للمصارف. وفي حال وقوع هذا السيناريو، فإن نسبة كفاية رأس المال ستصبح (14,4%) في حين ان نسبة كفاية رأس المال قبل افتراض السيناريو كانت (19,4%)، حيث نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال سوف تبقى أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب والبالغ (12%)، وهذا يدل على قدرة المصارف في الأردن على امتصاص الخسائر حتى لو كانت كبيرة نسبياً نتيجة احتفاظها برؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر. وكخلاصة لنتائج اختبارات الجهد المشار إليها أعلاه نستطيع القول أن الأردن يمتاز بجهاز مصرفي متين وسليم قادر على مواجهة المخاطر المرتفعة والظروف الصعبة، مما يدعو إلى الارتياح لما لذلك من مؤشرات إيجابية على الاستقرار المالي في المملكة.

الملحق (3): التجربة الفلسطينية في مجال إختبارات فحص التحمل

ارتكزت تعليمات اختبارات فحص التحمل التي تم اعتمادها من قبل سلطة النقد على المعايير الدولية المستخدمة في هذا المجال وعلى وجه الخصوص المبادئ والممارسات السليمة في إعداد اختبارات فحص التحمل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2009، حيث اشتملت على 13 بند إرشادي لإدارات المصارف لضمان القيام بالاختبارات المطلوبة وفق أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم اقتراح مجموعة من السيناريوهات على المصارف بحيث تشمل تغطية مخاطر الائتمان والسيولة والسوق ومخاطر التشغيل. وقد تم اختيار ثلاثة أنواع من الصدمات ومن ضمنها الصدمات السياسية، وصدمات اقتصادية وصدمات أخرى تتعلق بالتركز. وتدرجت شدة تلك الصدمات من البسيط فالمتوسط فالشديد ولكن ممكن الحصول. وتمت مطالبة المصارف بتطبيق تلك السيناريوهات والمتغيرات بشكل إفرادي وبشكل متزامن لأكثر من متغير في وقت واحد على النحو التالي:

1. تنفيذ الاختبارات ذات المتغير الواحد "أي اختبارات الحساسية" (Sensitivity Scenarios) على كل نوع من أنواع المخاطر.
2. تنفيذ الاختبارات متعددة المتغيرات (Scenario Analyses) وتتضمن سبعة سيناريوهات مقترحة تتفاوت في شدتها.
3. تزويد سلطة النقد بنتائج السيناريوهات وبيان أثرها على الملاءة المالية للمصرف وعلى أهم مؤشرات السلامة المالية FSIs بالإضافة إلى تأثيرها على فجوات السيولة.
4. تزويد سلطة النقد بسيناريوهات أخرى مقترحة من المصرف لتغطية المخاطر التي يراها أساسية من وجهة نظره الخاصة بناء على طبيعة وحجم عملياته.
5. تنفيذ اختبارات فحص التحمل بشكل نصف سنوي على الأقل وتزويد سلطة النقد بنتائج تلك الاختبارات، مع العلم بأن أول تقرير تجريبي يغطي بيانات المصارف كما هي نهاية الربع الثالث من العام 2011.

وقد قامت سلطة النقد بتنفيذ اختبارات فحص التحمل على الجهاز المصرفي بشكل عام وكل مصرف بشكل خاص خلال الربعين الأول والثاني من العام 2011، بالإضافة إلى إعداد برنامج خاص لتنفيذ اختبارات فحص التحمل بشكل آلي وعكس أثر الصدمات على البيانات المالية لكل مصرف، الأمر الذي سيتم أخذه بعين الاعتبار عند تحليل نتائج اختبارات المصارف المختلفة لدى إرسالها من قبل المصارف.

اختبارات فحص التحمل (Stress Tests)

1. إرشادات وأحكام عامة بخصوص التنفيذ من قبل المصارف:

1.1. تعتبر اختبارات فحص التحمل جزءا مكملاً وأساسياً في منظومة الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر في كل مصرف، وهي ذات أثر بارز في اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة العليا ومجلس إدارة المصرف، عند إعداد الخطط الاستراتيجية، وتحديد إجراءات وسياسات العمل الكفيلة بمعالجة مواطن الضعف والقصور في المصرف. هذا مع العلم أنه وبهدف ضمان فعالية هذه الاختبارات هناك ضرورة ملحة لمشاركة أعضاء مجلس الإدارة والمستويات الإدارية التنفيذية العليا بشكل فعلي في تحديد أهداف برنامج اختبار فحص التحمل المستخدم، بالإضافة إلى تحديد السيناريوهات المقترحة وطرق المعالجة وأدوات تخفيف المخاطر.

1.2. تدار اختبارات فحص التحمل بشكل يسمح بتحديد وضبط عناصر المخاطر المتنوعة لكل مصرف، بالإضافة إلى اعتمادها كوسيلة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى، بما يتضمن تعزيز أدارة كل مصرف لرأسماله وسيولته، ويعزز التواصل الداخلي والخارجي.

1.3. تعتمد فعالية برامج اختبارات فحص التحمل على التعاون المستمر والتنسيق وتبادل وجهات النظر مع جميع ذوي الاختصاص في المصرف (دائرة إدارة المخاطر، دائرة الخزينة وغيرها)، لضمان اشتمال الاختبارات على صدمات محتملة مبنية على تقييمهم الداخلي لضمان اشتمالها على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المدروسة.

1.4. إجراءات وسياسات عمل واضحة ومكتوبة حول تنفيذ اختبارات فحص التحمل، بما يشمل التوثيق المناسب لتلك الاختبارات.

1.5. توفير البنية التحتية اللازمة لإعداد اختبارات فحص التحمل بحيث تمتاز بالمرونة الكافية لاستيعاب تنوع السيناريوهات المختلفة ضمن مستويات متنوعة وملائمة من التفاصيل (بما يشمل توفير الكوادر البشرية المؤهلة والبيانات المالية الشاملة والدقيقة).

1.6. تقييم وتحديث برنامج اختبارات فحص التحمل بشكل دوري ومنتظم، بما يشمل تعديل معطيات السيناريوهات المستخدمة لتتوافق مع تعقيد عمليات المصرف واختلاف مخاطره، لضمان فعالية الاختبارات وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها. مع الأخذ بعين الاعتبار الصدمات المتزامنة أو المتلاحقة محتملة الحصول وقياس قدرة المصرف على إدارتها.

1.7. تغطي اختبارات فحص التحمل كافة المخاطر المرتبطة بمجالات عمل المصرف المختلفة داخل وخارج بيان المركز المالي بشكل متكامل ومتسق، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر تغير ظروف السوق على حجم تركز المخاطر، بالإضافة إلى ضرورة فهم حجم التداخل والترابط بين تلك المخاطر لإعطاء صورة حقيقية وكاملة عن حجم مخاطر المصرف.

1.8. تغطي اختبارات فحص التحمل مجموعة من السيناريوهات التاريخية وذات النظرة المستقبلية، وذلك بهدف كشف المخاطر الكامنة غير المكشوفة في المصرف التي قد تؤثر على قدرته على الاستمرار، والتي لا يمكن كشفها بالاعتماد على المعلومات التاريخية، بالإضافة إلى ذلك فإن السيناريوهات المطبقة يجب أن تختلف في حجم تغطيتها للمخاطر لتندرج من مخاطر على مستوى المصرف بشكل عام، إلى مخاطر على مستوى قطاع معين، وأخرى على مستوى وحدات أعمال مختلفة.

1.9. التركيز عند بناء السيناريوهات على الأحداث والصدمات التي تؤدي إلى توليد أكبر قدر من الضرر سواء من خلال ارتفاع حجم الخسائر، أو من خلال فقدان السمعة، وذلك من خلال التركيز على أهم المجالات التي يرتكز عليها عمل المصرف.

1.10. تطوير برامج اختبارات فحص التحمل بحيث تأخذ بعين الاعتبار تزامن التوتر في أكثر من مجال وأكثر من متغير كانخفاض القيمة السوقية للاستثمارات، بالتزامن مع انخفاض قدرة المصرف على تحصيل التمويل الكافي من السوق، وارتفاع نسبة التعثر وتزامن ذلك مع وجود سحوبات طارئة من الودائع.

1.11. استخدام نتائج اختبارات فحص التحمل لتفعيل أدوات تخفيض المخاطر، وإعداد خطط طوارئ لمعالجة مجموعة من السيناريوهات، وتقييم فعاليتها ضمن الظروف الاقتصادية والسياسية المتوترة.

1.12. تطوير منهجيات لقياس مخاطر السمعة، من خلال ربطها مع عمليات المصرف داخل وخارج بيان المركز المالي والمخاطر الأخرى المختلفة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر الطرف المقابل وغيرها.

1.13. الاعتماد على نتائج اختبارات فحص التحمل واستخدامها لتدعيم رأس المال ليتناسب مع حجم مخاطر المصرف واستراتيجيته.

2. السيناريوهات المطلوب تنفيذها (Stress Test Scenarios)

تصنف سيناريوهات اختبارات فحص التحمل إلى نوعين، سيناريوهات ذات متغير واحد، وسيناريوهات متعددة المتغيرات، حيث يتم إعداد هذه السيناريوهات بالاعتماد على أحداث تاريخية أو افتراض سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية.

2.1. السيناريوهات ذات المتغير الواحد (Single Factor Stress Test (Sensitivity Tests)

يشار إلى السيناريوهات ذات المتغير الواحد أحياناً كاختبارات الحساسية، وهي اختبارات تأخذ بعين الاعتبار حساسية محفظة المصرف لنوع واحد من المخاطر على المدى القصير، وتشمل هذه الاختبارات أثر التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الصرف والتغير في أسعار الأسهم والتغير في نسبة التعثر وغيرها.

2.1.1. السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان:

- تعثر المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص بدون موظفي الحكومة بنسبة (10%، 20%،40%).
- تعثر التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة بنسبة (25%، 40%، 50%)
- تعثر التسهيلات الممنوحة للحكومة بنسبة (20%،30%، 40%).
- تعثر مؤسسة مصدرة لسندات يمتلك بها المصرف حصص مهمة.

2.1.2. السيناريوهات المتعلقة بالتركزات الائتمانية:

- تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر مقترض (50%، 100%)، أو لأكبر ثلاثة مقترضين (25%، 50%، 100%)، أو أكبر خمسة مقترضين (20%، 50%، 100%) باستثناء الحكومة.
- تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاعات (الرهن العقاري، الزراعة، التجارة، الاستثمار بالأسهم) وذلك بنسبة (20%، 50%،100%).

2.1.3. السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السوق:

- انخفاض القيمة العادلة للأسهم بنسبة (10%، 25%، 35%).
- انخفاض مؤشر الأسهم في أي من الأسواق المالية المستثمر بها بنسبة 10%.
- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف بمعدل (10%، 25%، 35%)
- تعثر مؤسسة يمتلك بها المصرف حصص أسهم مهمة.
- تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة مهمة لديها تزيد عن 10% من اجمالي أرصدته الموظفة في الخارج.

2.1.4. السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة لدى المصرف:

- سحب نسبة (10%، 15%، 20%) من إجمالي ودائع المصرف خلال فترة شهر.
- سحب أكبر خمسة مودعين لودائعهم (50%، 100%) خلال فترة شهر.
- سحب أكبر ثلاثة مودعين لودائعهم (50%، 100%) خلال فترة شهر.

2.1.5. السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل لدى المصرف:

- ارتفاع مخاطر التشغيل واحتمالية تكبد المصرف لمخاطر مقابلها بنسب تصل إلى 15% من معدل صافي الأرباح لآخر ثلاث سنوات.

السيناريو	تعثر المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص بدون موظفي القطاع العام			انخفاض القيمة العادلة للأسهم والسندات	سحب ودائع من المصرف		
	اجمالي المحفظة		كبار المقترضين		من اجمالي الودائع		كبار المودعين
سيناريو 1	%10	أو	اكبر ثلاثة	%10	%10	أو	اكبر ثلاثة
سيناريو 2	%20	أو	اكبر خمسة	%25	%15	أو	اكبر خمسة
سيناريو 3	%40	أو	اكبر عشرة	%35	%20	أو	اكبر عشرة
تعثر التسهيلات الممنوحة للحكومة وبضمانتها وبتمويلها							
	تسهيلات الحكومة		تسهيلات قطاع عام أخرى		محفظة التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة		التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بضمان الحكومة
سيناريو 4	%20	و	%20		%25	و	%25
سيناريو 5	%40	و	%40		%50	و	%50
سيناريو 6	التزامن ما بين سيناريو رقم 2 و سيناريو رقم 4						
سيناريو 7	التزامن ما بين سيناريو رقم 3 و سيناريو رقم 5						

2.2. السيناريوهات متعددة المتغيرات Multiple Factor Stress Testing (Scenario Testing)

يهدف هذا النوع من اختبارات فحص التحمل لتقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة تتعلق بأكثر من نوع من المخاطر التي قد تتزامن وتؤثر على الوضع المالي للمصرف، وتتضمن هذه الطريقة نوعين من السيناريوهات:

- سيناريوهات تاريخية، حيث تتم دراسة أثر معاودة حصولها وتأثيراتها على محفظة المصرف، على سبيل المثال أزمة العام 2006، وانقطاع الرواتب.

- السيناريوهات الفرضية، وتتضمن افتراض أحداث لم تحصل في السابق، وتحليل أثر التزامن السلبي لأكثر من متغير على محفظة المصرف، وهي تتضمن افتراض سيناريوهات متطرفة في حدتها ومع ذلك ممكنة الحصول، مع أخذ آثارها السلبية القصوى بعين الاعتبار عند تطبيقها.

3. السيناريوهات الإضافية الخاصة بكل مصرف:

على كل مصرف بالإضافة الى السيناريوهات المقترحة أعلاه بناء سيناريوهات خاصة به تعتمد على دراسة وتحليل بياناته المالية واجراءات العمل المستخدمة لديه لتحديد نقاط ضعفه، ومن أهم العوامل الواجب تضمينها في السيناريوهات الأحداث والتغيرات المستقبلية المحتملة في الظروف الاقتصادية والسياسية بما يشمل مخاطر السوق والائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي تؤثر سلباً على ملاءة المصرف وقدرته على الاستمرار.

4. تطبيق أثر السيناريوهات على المركز المالي للمصرف:

تطبق اختبارات فحص التحمل بشكل شامل ومتسق، ويتم تنفيذ الاختبارات بشكل دوري لضمان متابعة أية مخاطر قد يواجهها المصرف مما قد يؤثر على سمعته أو ملاءته المالية، بحيث تشمل تقييم أثر سيناريوهات مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية ومخاطر السوق، والمخاطر الأخرى على بيان المركز المالي للمصرف وبيان الدخل الشامل وكفاية رأس المال، إضافة إلى تأثير السيناريوهات على نسب السيولة النقدية والقانونية وسلم استحقاق التدفقات النقدية.

5. عرض النتائج وإعداد التقرير:

يلتزم المصرف عند إعداد تقرير اختبارات فحص التحمل بتوضيح السيناريوهات المستخدمة ونتائج كل سيناريو على المؤشرات المالية في المصرف من خلال تحديد ما يلي:

1. فرضيات اختيار نسب التعثر بالاعتماد على طبيعة المتغيرات لكل من السيناريوهات المستخدمة.

2. الوضع الأساسي للمصرف (Base Case Scenario) قبل اسقاط أي من السيناريوهات.
3. أثر كل سيناريو على البيانات والمؤشرات المالية بشكل مواز للوضع الأساسي لبيانات المصرف، وتلخيصها وفق مرفق رقم (1) بالإضافة الى تطبيق أثرها على جدول سلم الاستحقاق للتدفقات النقدية.
4. وضع خطة عمل لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق السيناريوهات بما يشمل:

- إجراءات تشغيلية محددة لمعالجة نقاط الضعف والمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في حالات التوتر المالي.
- تفعيل أدوات وآليات التخفيض من المخاطر (Risk Mitigation Tools).
- تخفيض مخاطر التركز وتنويع المحفظة الائتمانية ومحفظة الاستثمارات الخارجية.
- تحديد خطة لتعزيز قدرة المصرف على توفير مصادر تمويل متنوعة وطويلة الأجل.
- تعزيز قاعدة رأس المال لزيادة قدرة المصرف على تحمل الصدمات المختلفة.

6. دورية البيانات :

يتم إعداد التقارير بشكل نصف سنوي ويتم رفعها للإدارة العليا ومن ثم لمجلس الإدارة وذلك بغرض الاستفادة منها في تحديد وتعديل سياسات عمل المصرف وإدارة المخاطر وتطوير خطط الطوارئ، على أن يتم تزويد سلطة النقد بتلك التقارير بما لا يتعدى نهاية الشهر التالي لتاريخ اعدادها، وذلك ابتداء من بيانات نهاية العام 2011، هذا مع الإشارة إلى ضرورة تزويد سلطة النقد بنسخة أولية تتم مراجعتها وإبداء الرأي بشأنها تستند على بيانات المصرف كما في 2011/09/30.

فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

من المصارف المركزية العربية:

السيد صالح علاو الطنيجي	مدير رئيس دائرة الرقابة على المصارف (الإمارات)
السيد أحمد البسام	مدير إدارة التراخيص والسياسات المصرفية (البحرين)
السيد الوليد الشيخ	مدير إدارة الإشراف البنكي (السعودية)
السيد هشام المناعي	مساعد مدير إدارة الرقابة على المصارف (قطر)
السيد أحمد الصفا	عضو لجنة الرقابة على المصارف (لبنان)
السيدة رفاهية رشدي	وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف (مصر)
السيد زياد غنما	مدير تنفيذي دائرة الرقابة على المصارف (الأردن)

من الأمانة:

السيد محمد يسر برنيه	رئيس قسم الأوراق المالية في صندوق النقد العربي
السيد غسان أبوموبس	اقتصادي

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر - 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006 .
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTSYSTEM IN EGYPT-2007

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.

44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.